

نظيم العقارات

شركة «سيمونز أند سيمونز»، دوان جيفران «تسعى دبي من خلال سن قوانين عملية تتناسب مع أوضاع السوق، والعمل الجاد على تطبيقها في الوقت المناسب، إلى تطوير بيئة أكثر تنظيماً ومنهجية يمكن لسوق العقارات أن يعمل في إطارها».

وأضاف «سيساعد هذا الأمر على انتعاش السوق العقارية من خلال تشجيع الاستثمارات المستقبلية»، واستطرد «التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها ستسهم في تحقيق نمو مطرد للقطاع، ما سيحقق فوائد جيدة لاقتصاد دبي على المدى الطويل».

«بي آر دي الشرق الأوسط العقارية»، غاري بوغدن إن «ما يميز نظام الملكية المشتركة الجديد في دبي هو الفرصة التي يتيحها للمطورين العقاريين لإعادة هيكلة مشروعاتهم بطريقة تسهم في تأسيس مجتمعات مستدامة ذات بيئة حيوية تعود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية»، وأضاف «يتمثل التحدي الرئيس هنا في ضمان إدراك المطورين لهذه الفرصة واستثمارها على الوجه الصحيح».

قوانين عملية

من جانبه، قال نائب رئيس قسم العقارات في

ككل، وبالتالي فإن هناك حاجة لتوحيد المعيار الذي تبني على أساسه القوانين التي تحكم السوق العقارية»، وأوضحت أن «وجود قانون عقاري يعالج مسائل التطوير والوساطة وحسابات الثقة والملكية المشتركة وتسجيل العقارات يدعم الشفافية في السوق، ويحفز المستثمرين في الوقت الحالي».

وكانت جمعية دبي العقارية، وهي المؤسسة المستقلة التي تضم مجموعة من المتخصصين في سوق العقارات في دبي، نظمت أمس، حلقة نقاشية حول قانون «التملك الحر في دبي»، وركزت على آخر التعديلات في القوانين الاتحادية والمحلية التي تؤثر في القطاع العقاري، كما بحثت أيضاً الآثار الناجمة عن تغيير القانون، وسبل ضمان التنفيذ الفعال للتشريعات المطبقة حالياً.

وقال المدير التنفيذي للجمعية، عادل لوتاه إن «التغييرات الأخيرة التي خضع لها قانون التملك العقاري والتشريعات بخصوص وضع الملاك، جاءت لتناسب مع المتطلبات والمتغيرات التي يشهدها القطاع حالياً».

الملكية المشتركة

بدوره، قال رئيس مجلس الإدارة في شركة

التسجيل المبدئي

قال الشريك في شركة «بن شبيب ومشاركوه»، جيمي هاولا «حقق القانون رقم «9» لعام 2009، الخاص بالتسجيل المبدئي للعقارات في دبي أثراً إيجابياً كبيراً في سوق العقارات في دبي، وفي المطورين والمستثمرين على حد سواء، من خلال توفير حماية أفضل للطرف الذي يؤدي التزاماته العامة بموجب القانون أو اتفاقية البيع والشراء».

وأضاف «لكن نتائج القانون لم تكن على مستوى التوقعات، حيث لا تزال هناك قضايا عدة تحتاج إلى توضيح وتنظيم». وأضاف «القانون لا يزال غير واضح في بعض الجوانب التي أثرناها مع مؤسسة التنظيم العقاري في دبي، ونحن الآن بانتظار تطبيق اللوائح التنفيذية للقانون التي سنتهم، في تصحيح هذا النقص».